

Distr.
GENERAL

A/AC.96/916/Add.2
22 September 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الخمسون

الميزانية البرنامجية السنوية:

٢٠٠٠

الإضافة ٢ - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المعنون "الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (A/AC.96/916 و Add.1). كما كان معروضاً على اللجنة ورقة غرفة اجتماعات بشأن التنقيحات المدخلة على النظام المالي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (EC/49/SC/CRP.25)، تتضمن التعديلات الناجمة عن القرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية والتغييرات التي أدخلت تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة فضلاً عن الجهود الرامية إلى التسوية بينه وبين النظام المالي للأمم المتحدة. والتقت اللجنة أثناء نظرها في هذه المسائل، بممثلي المفوضة السامية الذين قدموا لها معلومات إضافية.

٢- ويقدم تقرير المفوضة السامية وإضافاته ذات الصلة لأول مرة برنامجاً وميزانية سنويين مجمعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفقاً للتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية (A/AC.96/900/Add.3)، كما أقرتها اللجنة التنفيذية. وتذكر اللجنة، كما هو مبين في نموذج الميزانية الذي بحثته اللجنة الاستشارية (EC/49/SC/CRP.5)، بأن الوثيقة الأصلية للميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٠ ستكون انتقالية وستتضمن عناصر من الشكّلين القديم والجديد. وتثني اللجنة على جهود المفوضية السامية في سبيل إعداد الوثيقة الموحدة الحالية المتعلقة بالميزانية، طبقاً لتوصياتها السابقة (انظر A/AC.96/916، المرفق ١).

٣- وكما لاحظت اللجنة الاستشارية سابقاً في الفقرة ٣ من تقريرها A/AC.96/900/Add.4، ينبغي مواصلة تبسيط وتحسين الوثائق المتعلقة بالميزانية في ضوء الخبرة المكتسبة. وتبعاً لذلك توصي اللجنة بوجوب إيلاء اهتمام أكبر لدى عرض الميزانية المقبلة لطرق ووسائل الحد من حجم الوثيقة. وهذا يمكن تحقيقه، على سبيل المثال، من خلال الحد بشكل جوهري في الجزء الثاني، الذي يتضمن ثمانية فصول تتعلق بالعمليات الإقليمية. وفي هذا الصدد وبعد إجراء التحقيق أبلغت اللجنة بأن الموضوع المنطقي لهذه المعلومات (ولكن ليس بالتفصيل الذي عُرضت به في الميزانية البرنامجية السنوية) هو النداء العالمي الصادر عن المفوضية لعام ٢٠٠٠؛ فهذه الوثيقة تركز على الميزانية البرنامجية السنوية من حيث أنها تتوخى حشد الموارد للميزانية التي أقرتها اللجنة التنفيذية. والمعلومات الأكثر تفصيلاً وبالتحديد النواتج والمؤشرات القابلة للقياس وما إلى ذلك يمكن أن ترد في موقع المفوضية على الويب حيث يرد وصف لكافة برامجها لعام ٢٠٠٠.

٤- واللجنة الاستشارية تثق بأن الميزانية البرنامجية السنوية ستتمكن مستقبلاً، بفضل إدراج فئات تكلفة جديدة في ميزانية الدعم للمفوضية (انظر الفقرة ١٧ أدناه) سيستغني عن العدد الكبير من الجداول والوصف الذي يُعنى بالفئات البرنامجية التي لم تعد ذات موضوع في إطار النهج الجاري اتباعه في معالجة الميزانية الموحدة. علاوة على ذلك وما يمكن استنتاجه من الجداول لا ينبغي تكراره في المادة الوصفية. وينبغي أن تكون هذه المادة الوصفية موجزة وأكثر تركيزاً، حيثما أمكن، وينبغي استخدام رسوم بيانية وأشكال عوضاً عن المادة الوصفية. ومن شأن الحد من الوثيقة بنحو ثلثي حجمها الحالي أن يخفض تكلفة إنتاجها ويسهل استعراضها من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإقرارها من طرف اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي. بالإضافة إلى ذلك من شأن إعداد

وثيقة أصغر حجماً تعكس المعلومات والبيانات المتاحة اعتباراً من تاريخ يلي ٣١ أيار/مايو أن تنتفي معه الحاجة لإعداد إضافة تتضمن بيانات اعتباراً من ١ آب/أغسطس. وينبغي أن تُبحث هذه المسألة كذلك.

٥- واللجنة الاستشارية تنثني على المفوضية لما بذلته من جهود في سبيل انتقاء مؤشرات أداء قابلة للقياس كتلك المبينة في الجزء الثاني من الوثيقة. وقد أبلغت اللجنة بأن نظاماً لرصد أهداف ونواتج ومؤشرات أداء البرنامج سيوضع في نهاية المطاف في شكل محوسب ويتم الربط بينه وبين النظام المالي الجديد الجاري حالياً إعداداه. وترحب اللجنة بهذا الاتجاه وستبدي المزيد من التعليقات على الموضوع في ضوء نتيجة عملية التبسيط المبينة أعلاه.

٦- وإجمالي عدد الأشخاص موضع اهتمام المفوضية يتقلب بطبيعة الحال وقد تناقص بشكل طفيف في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧. وكما هو مبين في الفقرة ٢٢ من التقرير كان هناك، حتى نهاية عام ١٩٩٨، نحو ٢١,٥ مليون شخص لاجئ موضع اهتمام المفوضية، من بينهم ١١,٥ مليون لاجئ، و ١,٩ ملايين لاجئ أعيد أو "عائد"، و ١,٣ ملايين ملتمس لجوء و ٦,٧ ملايين ينتمون لفئات محددة تشمل المشردين داخلياً. وكان العدد المناظر بالنسبة لعام ١٩٩٧ يتمثل في ٢٢,٤ مليون (A/AC.96/900/Add.3، الفقرة ٣). وترد في المرفق ٢ من الوثيقة A/AC.96/916، العدد الإرشادي من الأشخاص موضع اهتمام المفوضية عام ١٩٩٨ مبيناً بحسب الاقليم والبلد.

٧- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أعداد حالات اللاجئين وما يتصل بذلك من أنشطة واصلت الانخفاض في مختلف المناطق الجغرافية (A/AC.96/916، الفقرة ٣٥-٣٨). ففي منطقة الأمريكيتين على سبيل المثال وأثناء الفترة الممتدة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ أغلقت المفوضية عشرة مكاتب وخففت عدد الموظفين في الميدان بنسبة ٤٠ في المائة (A/AC.96/916، الفقرة ٥٧). ويبين التقرير المستوفى (الإضافة) أن هذا الانخفاض تقابله زيادة في عدد اللاجئين في أقاليم أخرى (كوسوفو، على سبيل المثال).

الموارد والنفقات

٨- كما هو مبين في الجدول ثانياً-٢ وثانياً-١٠ والفقرتين ٤١ و ٤٢ من الوثيقة A/AC.96/916، بلغ في عام ١٩٩٨ مجموع الأموال المتاحة للمفوضية في إطار مصادر التمويل كافة ما مقداره ١ ٠٠٩,٦ ملايين دولار، بما في ذلك مساهمة بمقدار ٢٣,٣ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبلغ مجموع الإنفاق في عام ١٩٩٨، ٦٣,٨ مليون دولار (بما في ذلك نفقة من الميزانية العادية للأمم المتحدة بمقدار ٢٣,٣ مليون دولار). وفي عام ١٩٩٨، أنفق مبلغ ١٠٥ ملايين دولار في المقر (١٢ في المائة) و ٧٥٨,٨ مليون دولار في الميدان (٨٨ في المائة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية بالاستناد إلى البيان الأول (الإيراد والنفقات والتغيرات في الاحتياطي والأرصدة) من البيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بالتبرعات التي تديرها المفوضية أن مجموع النفقات بلغ ٨٤٢,٢ مليون دولار إزاء إيراد إجمالي قدره ٧٨٣,٦ مليون دولار مما يعكس نقصاً في الإيراد مقارنة بالنفقات مقداره ٥٨,٦ مليون دولار. وتذكر اللجنة الاستشارية أن المفوضية قدرت، في الفقرة ٨ من الوثيقة A/AC.96/900/Add.2، أن النقص في الإيراد لعام ١٩٩٨ سيبلغ ٤٥,٨ مليون دولار فحسب.

٩- وتطلب اللجنة أن تكون المصطلحات والمبالغ الواردة مستقبلاً في التقرير المتعلق بالميزانية متمشية ومتوافقة مع المبالغ المذكورة في البيانات المالية عند التصدي لمرحلة مالية انتهت. بالإضافة إلى ذلك يتوجب أن يتم في الوثيقة المتعلقة بالميزانية تقسيم موارد الإيراد وفقاً لمختلف عناصره (على سبيل المثال تبرعات، فوائد على الإيراد، تسويات العملات الأجنبية، غير ذلك/بنود متنوعة وما إلى ذلك) كما هو موضح في البيان الأول من حسابات المفوضية.

١٠- وبالنسبة لعام ١٩٩٩، وحتى ١ آب/أغسطس ١٩٩٩ تبلغ إسقاطات الإيراد المنقحة في إطار مصادر الأموال جميعها ما مقداره ٨٩٥,٣ مليون دولار وبلغت إسقاطات النفقات المنقحة مقدار ١٧٣,٩ مليون دولار (بما في ذلك ١٩,٧ مليون دولار تحت الميزانية العادية للأمم المتحدة) مما يعكس نقصاً في الإيراد مقداره ١٥٨,٨ مليون دولار (A/AC.96/916/Add.1، الجدول المنقح ثانياً-٨)، أي بزيادة مقدارها ١٠٠,٢ مليون دولار منذ عام ١٩٩٨.

١١- وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، وكما هو مبين في الجدولين المنقحين ثانياً -١ وثانياً -٣ من الوثيقة A/AC.96/916/Add.1، تصل الاسقاطات الأولية لإجمالي الاحتياجات من الموارد إلى مبلغ ٩٣٣,٦ مليون دولار، تشمل على برنامج سنوي بمقدار ٩٠٣,٢ مليون دولار (بما في ذلك ٨٢,١ مليون دولار للاحتياطي التشغيلي) وموارد بمقدار ٢٠,٤ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة و ١٠ ملايين دولار من برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين.

١٢- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المسقطة لعام ٢٠٠٠ معروضة في سياق الاتجاه المتواصل صوب التقليل من حجم عمليات المفوضية في عدد من المناطق الجغرافية كما هو مبين في الفقرة ٥ أعلاه. ويقدر مجموع الاحتياجات من الموارد الأولية لعام ٢٠٠٠ المتمثلة في ٩٣٣,٦ مليون دولار بنحو ٢٤٠,٣ مليون دولار دون متطلبات التمويل المنقحة لعام ١٩٩٩ بمبلغ ١٧٣,٩ مليون دولار (انظر A/AC.96/916/Add.1، الجدول المنقح ثانياً -٨). وأكد ممثلو المفوضية السامية للجنة أن جميع الاحتياجات المعروفة قد أدرجت في البرنامج السنوي المقترح. وفي نظر اللجنة يمثل عرض الميزانية البرنامجية السنوية الموحدة مقرونة بالاحتياطي التشغيلي يعني أن التقدير الواقعي للاحتياجات يعتبر عنصراً حاسماً.

١٣- وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة الاستشارية البيان الوارد في الفقرة ٢٩ من الوثيقة AAC.96/916 بأن "الغرض الأول والأساسي من هذه الممارسة يتمثل في تعيين تلك الأنشطة التي ترى المفوضية أنها أساسية قطعاً ولا يمكن بل ولا ينبغي أن تضطلع بها أي جهة سوى المفوضية". علاوة على ذلك وفي الفقرة ٣٠ يرد بيان أن "هذه الوثيقة تعكس فعلاً ممارسة أولى لتحديد الخيارات". وفي هذه الظروف وأخذاً بعين الاعتبار تجربة عام ١٩٩٨ والاسقاطات المتعلقة بعام ١٩٩٩ خلصت اللجنة إلى أن التقديرات، استناداً إلى الوضع الراهن، تعتبر واقعية (انظر الفقرتين ٣٢ و ٣٣ أدناه).

١٤- وأعرب ممثلو المفوضة السامية عن الأمل في أن لا يُفضي النهج المتكامل الجديد إلى مشاكل فيما يتعلق بالمساهمات المقدمة في أوانها لفائدة البرامج السنوية والتكميلية على حد سواء. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة وجهة نظرها القائلة "بأن تصنيف البرامج الجديدة بحد ذاته لن يؤدي بالضرورة إلى مزيد من الموارد، ولكن ينبغي أن يمكن الدول الأعضاء من الحصول على فكرة أدق عما يرجح أن يكون عليه إجمالي الموارد المطلوبة للعام المقبل" (A/AC.96/900/Add.3، الفقرة ٣٤).

١٥- وفيما يتعلق بالعام ٢٠٠٠، وكما هو مبين في الفقرة ١١ أعلاه، حُدد الاحتياطي التشغيلي بمقدار ٨٢,١ مليون دولار أو ١٠ في المائة من مجموع الأنشطة البرنامجية البالغ ٨٢١,١ مليون دولار. وترى اللجنة الاستشارية، أن قابلية الاحتياطي التشغيلي للاستمرار تتوقف على تمويله. وموافقة اللجنة التنفيذية على مستوى مقداره ٨٢,١ مليون دولار ينبغي أن يقترن بقرار إداري تلقائي يكفل حصول الاحتياطي على أصول سائلة كافية تتاح عند الحاجة. وتلاحظ اللجنة أن القاعدة المالية المقترحة ٦-٦ تقتضي أن يتاح للاحتياطي في جميع الأوقات ما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار من خلال تجديد الموارد استناداً إلى صندوق التشغيل وضمان رأس المال. وتعتقد اللجنة أن هناك إجراءً آخر يتسم بالحذر وهو المتمثل في إعادة تجديد موارد الاحتياطي على أساس منتظم بحسب ما يرد من التبرعات استجابة للنداء السنوي الموجّه. وترى اللجنة أنه مما يسهل هذا الأمر توافر موارد ترحّل من الفترات المالية السابقة. (انظر A/AC.96/916، الجدول ثانياً - ١٠).

١٦- وأبلغت اللجنة بأن النظام المالي المقترح قد أجازته دائرة مراجعة الحسابات بمكتب خدمات الاشراف الداخلي التابع للأمم المتحدة. وتوصي اللجنة بأن يتم، في سياق الوثيقة المتعلقة بالبرنامج السنوي المقبل، تقديم المعلومات بشأن أداء الاحتياطي والسيولة المتوفرة له.

ميزانية الدعم

١٧- كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرات من ٨ إلى ١٠ من التقرير، فإن فئات تكاليف الدعم لإنجاز البرامج والادارة ودعم البرامج قد أدخلت في الميزانية البرنامجية السنوية للمرة الأولى. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تم، وفقاً لما طلبته اللجنة، بذل محاولة لمراعاة العمل الذي تقوم به صناديق وبرامج أخرى في الأمم المتحدة (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرها من البرامج والصناديق) بشأن تنسيق عروض الميزانية. وترحب اللجنة بهذه التغييرات ولكنها تعتقد أنه يجب إدخال المزيد من التحسينات لتصحيح مختلف أوجه القصور في التقرير، كما يرد بيان ذلك أدناه.

١٨- وتبلغ التقديرات الأولية لعام ٢٠٠٠ لميزانية الدعم ٢٤٨,٣ مليون دولار، وهذا مبلغ يتألف من ١٧٢,٠ مليون دولار للميدان و ٧٦,٣ مليون دولار للمقر (١٩٢,٤ مليون دولار لدعم البرامج و ٥٥,٩ مليون دولار للتنظيم والادارة). وتشمل تقديرات المقر البالغة ٧٦,٣ مليون دولار (٢٠,٤ مليون دولار لدعم البرامج و ٥٥,٩ مليون دولار للتنظيم والادارة) مبلغاً قدره ٢٠,٤ مليون دولار في إطار ميزانية الأمم المتحدة العادية ولكنها تستثني تكلفة المكاتب

الإقليمية ووحدات الاتصال بالمقر، التي تقدر بـ ١٥,٥ مليون دولار، والتي أدرجت في التقديرات بالنسبة للميدان (انظر الوثيقة A/AC.96/916، الفقرتان ٧٤٤ و ٧٤٥، والوثيقة A/AC.96/961/Add.1، الجدول الثاني عشر - ١ المنقح).

١٩- ويبين الجدول الثاني - ١١ المنقح أن إجمالي الاحتياجات من الوظائف البالغ عددها ٤,٧٦٠ وظيفة بالنسبة لعام ٢٠٠٠ (٦٩١ وظيفة في المقر و ٠,٦٩ وظيفة في الميدان)، حتى ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. أما بالنسبة للميزانية المنقحة لعام ١٩٩٩ فإن الأمر يحتاج إلى ٥٢٩ ٤ وظيفة (٦٩١ وظيفة في المقر و ٨٣٨ ٣ وظيفة في الميدان) مقابل ٧٦٩ ٤ وظيفة في عام ١٩٩٨ (٧٣١ في المقر و ٠,٣٨ في الميدان).

٢٠- وكما أشير إلى ذلك في الفقرة ٧٤٦ من التقرير فإن تقديرات التكاليف الإجمالية الأولية بالنسبة للمقر لعام ٢٠٠٠ تستبعد تكلفة ١٣٩ وظيفة من وظائف الدعم البرنامجي في المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال بالمقر؛ ولم تدرج إلا ٥٥١ وظيفة من الوظائف بالمقر في التقديرات الخاصة بالمقر. فلو أدرجت تكلفة وظائف المكاتب الإقليمية ووظائف وحدات الاتصال بالمقر (وهي تبلغ ١٥,٥ مليون دولار) في التقديرات لبلغت ميزانية المقر ٩١,٨ مليون دولار (٣٥,٩ مليون دولار لدعم البرامج و ٥٥,٩ مليون دولار للتنظيم والإدارة) (انظر الوثيقة A/AC.96/916/Add.1، الجدول الثاني - ١ المنقح). وبالنسبة لعام ١٩٩٩ تبلغ التقديرات المنقحة للمقر ٩٢,٧ مليون دولار، بما في ذلك ١٩,٧ مليون دولار في إطار ميزانية الأمم المتحدة العادية (انظر الوثيقة A/AC.96/916، الجدول الثاني - ١٧ والثاني - ١٨).

٢١- وتطلب اللجنة الاستشارية أن تُدرج المفوضية في العروض المقبلة للميزانية تكلفة جميع الوظائف بمواقع المقار في التقديرات الخاصة بميزانية المقر وأن تبسط طريقة عرض الجدول الثاني - ١. ويمكن تحقيق ذلك باتباع عرض مماثل لعرض الميزانيات المنسقة لمختلف الصناديق والبرامج لدى عرض احتياجاتها من الموارد والوظائف (انظر على سبيل المثال الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.7، الجدولان ٣ و ٤).

٢٢- ويبلغ تقدير العمليات العالمية مقدار ٤٩,٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٠ (A/AC.96/916/Add.1، الجدول الثاني - ١ المنقح). وهذه العمليات معرفة في الفقرة ٣٣ من الوثيقة A/AC.96/916 على أنها الأنشطة المدرجة في ميزانية المقر ولكنها تخدم مصلحة المفوضية ككل. وبلغ الإنفاق المقابل لذلك في عام ١٩٩٨ مقدار ٣٢,٣ مليون دولار وبلغ ٤٥,٨ مليون دولار في ميزانية ١٩٩٩ المنقحة، ويشار إلى ذلك بالبرامج الأخرى (A/AC.96/916، الجدول الحادي عشر - ٢). وتبلغ اسقاطات تكاليف الموظفين في إطار العمليات العالمية لسنة ٢٠٠٠ مقدار ٧,٤ من ملايين الدولارات (A/AC.96/916، الجدول الحادي عشر - ٥). وتم تزويد اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بتفاصيل تكاليف الموظفين في إطار العمليات العالمية لميزانية عام ٢٠٠٠ الأولية، والميزانية المنقحة لعام ١٩٩٩ وإنفاق عام ١٩٩٨ (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

٢٣- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول الحادي عشر - ١ من الوثيقة A/AC.96/916 أن التقدير الأولي بواقع ٤٩,٣ مليون دولار للعمليات العالمية يشمل ٣,١ من ملايين الدولارات لمشاريع إعادة التوطين و٥,٥ مليون دولار للعودة الطوعية إلى الوطن. وطلبت اللجنة توضيحاً للسبب الذي من أجله لم يتسن القيام بالأنشطة الوارد سردها في الجدول الحادي عشر - ١ في الميدان وإدارتها من هناك. وأخبرت اللجنة بأن معظم هذه المشاريع تعنى بفرادى اللاجئين، كما يمكن تبين ذلك من وصف مختلف المشاريع، ولأسباب التوفير والفعالية فإن هذه المشاريع تدار إما اقليمياً أو من المقر. ومعظم عمليات العودة إلى الوطن وإعادة التوطين مدرجة في الميزانيات الخاصة بالبلدان.

٢٤- وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ سيكون مبلغ يقدر بـ ٢,٣ من ملايين الدولارات قد أنفق منذ عام ١٩٩٨ على تطوير ونشر قواعد بيانات التوثيق التابعة لمركز التوثيق والبحث (انظر أيضاً الوثيقة A/AC.96/916، الفقرات ٥٨٦ - ٥٨٩). وبهذا الخصوص أخبرت اللجنة بأن قواعد البيانات هذه مخصصة بالأساس لاستخدام موظفي المفوضية. فلكل موظف على حاسوبه بالمكتب كافة المعلومات ذات الصلة بمسائل اللاجئين، وذلك عن طريق القرص المتراص المعنون "عالم اللاجئين" (Ref World CD). ولتمكين المفوضية من الاضطلاع بولايتها بشكل أكثر فعالية، من الأهمية بمكان أن تتاح أيضاً المعلومات الموجودة على القرص المتراص لسلطات الهجرة والمحامين المعنيين بالهجرة والهيئات القضائية، إلخ ... ممن قد يشاركون في النظر/البت في طلبات الحصول على مركز اللاجئين. وللمفوضية حالياً ٥٠٠ مشترك خارجي في هذا القرص. وعلى سبيل المثال فإن إدارة الهجرة والتجنس في الولايات المتحدة الأمريكية ١٢٥ اشتراكاً؛ فيما قررت اللجنة الأوروبية (مركز المعلومات والنقاش وتبادل وجهات النظر حول اللجوء) أن يكون عنصر "بلد المنشأ" هو المعيار بالنسبة لجميع البلدان الأعضاء فيها في المسائل ذات الصلة بتحديد مركز اللاجئين. وهذه الاشتراكات تدر بدخل يبلغ زهاء ١٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً.

٢٥- وبخصوص مسألة تكلفة الوثائق والمنشورات، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥٨٥ من التقرير أن مبلغ مليون دولار في إطار العمليات العالمية مقدّر لنشر "حالة اللاجئين في العالم" للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠. واللجنة لا تشكك في أهمية هذه النشرة أو في قيمة منشورات مثل "التقرير العالمي عن اللاجئين". غير أن اللجنة تعتقد أن الفعالية من حيث التكلفة يجب أن تكون اهتماماً متواصلاً وتوصي المفوضية بتحديد مجالات التوفير دون أن يمس ذلك بأي شكل من الأشكال الأهداف الرئيسية للوثائق والمنشورات. ويجب أن يشمل هذا الاستعراض أيضاً بحث أنسب طريقة لتوزيع المعلومات المنشورة، بما في ذلك بالوسائل الإلكترونية، لكل من مجتمع المانحين المتقدم والبلدان النامية التي قد لا تكون فيها الهياكل الأساسية للنشر الإلكتروني متوفرة بعد.

٢٦- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بسبب إدخال فئات جديدة من تكاليف الدعم، من الصعب المقارنة بين تقديرات ميزانية الدعم للعام ٢٠٠٠ وتقديرات العامين ١٩٩٩ و ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك فإن ما يزيد من هذه الصعوبة هو المدى الذي تأثرت به التكاليف بالمقر من جراء إعادة تشكيل الوحدات بالمقر، واستبعاد تكلفة المكاتب الجغرافية ومختلف الأنشطة العالمية من تقديرات المقر في العام ٢٠٠٠، والنقل الظاهر للمسؤوليات التنفيذية من المقر إلى الميدان. واللجنة على ثقة من أن هذه النزعة في التكاليف بالمقر نسبة إلى الميدان سوف تصبح أكثر وضوحاً بعد أن يبدأ العمل بالشكل الجديد بالنسبة لعدد من الفترات المالية في المستقبل.

٢٧- ويرد في الفصل الثاني عشر شرح لإعادة تنظيم المقرر. وقد سجل التغيير الرئيسي في مستوى الإدارة العليا عن طريق تنسيق سلسلة القيادة. أما فيما يتعلق بمختلف الوحدات التنظيمية فإن أثر التغييرات والتنسيق لهذه الوحدات لم يفسر بشكل واضح في الوثيقة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يوضح في المستقبل دور مختلف وحدات المقرر المشاركة في تنفيذ وإدارة العمليات العالمية. فبإمكان هذا التوضيح أن يساعد اللجنة على التأكد من مدى معالجة ازدواجية الأنشطة من خلال التنسيق والتعاون فيما بين الوحدات المعنية بالمقرر.

إدارة الموارد البشرية

٢٨- تحيط اللجنة الاستشارية علماً بمبادرات إدارة الموارد البشرية مثل اللامركزية، وسياسات الموارد البشرية الجديدة، والتطوير الوظيفي، التي وردت مناقشتها في الفقرات من ٦٥١ إلى ٦٦٠ من الوثيقة A/AC.96/916. وتنوي اللجنة رصد التقدم المحرز في هذا المجال وتطلب توفير معلومات بشأن تنفيذ هذه المبادرات في عرض الميزانية المقبلة.

تكنولوجيا المعلومات

٢٩- ترد مناقشة تكنولوجيا المعلومات في الفقرات من ٦٦٨ إلى ٦٨٠ من التقرير. وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، تبلغ الميزانيات الموحدة لتطوير النظم الجديدة مقدار ١٧,١ مليون دولار. والميزانية المنقحة لعام ١٩٩٩ تبلغ ١٢,٣ مليون دولار، فيما تبلغ النفقات لعام ١٩٩٨ مقدار ١,٨ مليون دولار. وتطلب اللجنة الاستشارية أن تقدّم في عرض الميزانية المقبلة معلومات دقيقة حول التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات. ولا حاجة إلى إدراج هذه المعلومات في وثيقة الميزانية ويمكن عرضها على اللجنة بشكل مستقل. وتوصي اللجنة مع ذلك بأن تبين الميزانية الأطر الزمنية وكذلك إجمالي التكاليف لمختلف مشاريع تكنولوجيا المعلومات. ومن شأن المعلومات الإضافية التي طلبتها اللجنة أن تمكنها من رصد التقدم المحرز والإنفاق ذي الصلة بذلك على مشاريع تكنولوجيا المعلومات. وبهذا الخصوص تشير اللجنة إلى أن مراجعة حسابات عمليات المفوضية لعام ١٩٩٨ كشفت عن جوانب غير واقعية في تخطيط وتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات (انظر الوثيقة A/54/5/Add.5، الفقرات ٩٩ - ١٠٦). وكما أشار إلى ذلك مراجعو الحسابات فإن مشاريع عديدة لها صلة بمشروع دلفي لم تنفذ في الإطار الزمني المقرر في الأصل. وبطء تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات يؤدي في نهاية الأمر إلى مزيد الإنفاق ويؤثر على فعالية العمليات التي من أجلها وُضع المشروع.

أمن الموظفين والتدريب

٣٠- تلاحظ اللجنة الاستشارية من خلال الجدول الحادي عشر - باء الوارد في الوثيقة A/AC.96/916 أن الاعتماد المرصود لتدريب موظفي المفوضية سيبلغ ٤,٥ مليون دولار مقارنة مع مبلغ ٤,٧ مليون دولار في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٩ و ٥,٧ مليون دولار المنفقة في عام ١٩٩٨. ولم يرد في الوثيقة بيان أية اعتمادات مفصلة لكل برنامج من برامج التدريب. وفي الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٩ نجد أن الاعتماد المرصود للتوعية في مجال الأمن متواضع نسبياً وهو يقل عن المبلغ الذي أنفق في عام ١٩٩٨. وفي رأي اللجنة الاستشارية هناك حاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات في جميع جوانب خدمات أمن الموظفين لتعزيز توحيد المعايير والاحتياجات في مجال التدريب، مثل المعدات.

٣١- وبهذا الخصوص تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها كانت قد طلبت من الأمين العام، في الفقرة الثامنة - ٣٩ من تقريرها A/54/7 بشأن ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، أن يقدم معلومات دقيقة في عرضه المقبل للميزانية حول نتائج تنفيذ أهداف الأمن والسلامة المبينة في الفقرة ٢٧ دال - ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة، بما في ذلك استنباط مفهوم موحد للقيادة مع مقار الأمم المتحدة الأخرى ولجانها الإقليمية وصناديقها وبرامجها، وتوخي نهج مشترك في مجال الخدمة لتوفير خدمات الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى الحاجة إلى وضع دراسة استقصائية شاملة يُعدها خبراء حول الاحتياجات الأمنية لمنشآت الأمم المتحدة وقدرة المنظمة على مواجهة هذه الاحتياجات، فضلاً عن بيان الاحتياجات من الموارد ذات الصلة. وطلبت اللجنة أن يقدم إليها التقرير حول الاحتياجات الأمنية في ربيع عام ٢٠٠٠.

الخلاصة

٣٢- خلصت اللجنة، في الفقرة ١٣ أعلاه، إلى أن اسقاطات عام ٢٠٠٠ تتميز بالواقعية وبالتالي فإنها لم تقترح أي تعديل على الميزانية البرنامجية. وتستند هذه النظرة إلى الظروف الراهنة التي تم فيها إعداد البرنامج السنوي والميزانية وأخذت فيها أيضاً بعين الاعتبار النفقات لعام ١٩٩٨ والاحتياجات المنقحة المتوقعة لعام ١٩٩٩. غير أن اللجنة ترى أنه إذا لم تحصل أية تغييرات جوهرية في الظروف التي يقوم على أساسها وضع البرنامج السنوي والميزانية، قد يحتاج الأمر إلى قدر أدنى من الإنفاق بالنسبة لعام ٢٠٠٠ في عدد من أنشطة المفوضية. وعلى الرغم من التقلبات المحتملة في أعداد اللاجئين فإن اللجنة تعتقد أن العديد من أنشطة المفوضية الحالية في إطار مختلف أوجه الإنفاق يمكن تنفيذها بشكل أكثر توفيراً وفعالية، بما يحقق وفورات ذات شأن، وذلك حتى بعد مراعاة العديد من العوامل الفريدة من نوعها والخاصة التي تؤثر على عمليات المفوضية.

٣٣- وحدد مجلس مراجعي الحسابات العديد من المجالات التي يمكن أن تفيد من مزيد الفعالية والمراقبة في مجال الميزانية. وهي تتعلق على سبيل المثال بإدارة المشاريع بقدر أكبر من الفعالية، وهو الأمر الذي بشأنه رد الشركاء في التنفيذ خلال عام ١٩٩٨ وحده زهاء ١٣,٥١ من ملايين الدولارات على إثر تصفية المشاريع (A/54/5/Add.5، الفقرة ٧٥). وأداء الإدارة في تخطيط نظم تكنولوجيا المعلومات وتصميمها وتنفيذها في الوقت المحدد يحتاج إلى تحسين. أما الآن وقد تم وضع برنامج سنوي فإن هناك حاجة إلى الربط بمزيد من الدقة بين الموارد من الموظفين ومستوى العمليات على صعيد كل من المقر والميدان. وفي رأي اللجنة فإن كلاً من المشتريات ونشر المعلومات وإدارة الأصول يستدعي قدراً أكبر من الجهود من جانب إدارة المفوضية لتأمين إضفاء الصبغة النهائية بسرعة على نظم المراقبة الجاري تطويرها من أجل تحقيق استخدام أكثر فعالية للموارد البشرية وغيرها من الموارد. واللجنة على ثقة من أن هذه المشاغل وغيرها من المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات ستؤخذ بعين الاعتبار كلياً في إدارة البرنامج السنوي والميزانية لعام ٢٠٠٠.

العمليات العالمية - تحليل مفصل لتكاليف الموظفين

التفصيل بحسب وجه الإنفاق				المجموع	النشاط
العمل الإضافي	الخبراء الاستشاريون	المساعدة المؤقتة	الوظائف		
			١ ٢٩٥,٣	١١٥,٠	ميزانية عام ٢٠٠٠ الأصلية
					إدارة الحماية الدولية
					إعادة التوطين - الدعم الميداني
					إدارة العمليات
				١ ٣٠٩,٤	قسم التأهب للطوارئ والاستجابة لها
					*(١٣ وظيفة - ٧ من الفئة الفنية و ٦ من فئة الخدمات العامة)
				١٦٢,٠	نظام إدارة العمليات
					شعبة إدارة الموارد
				١ ٦٠٠,٠	إنهاء الخدمة الطوعي
				١ ٨٠٠,٠	تكاليف الموظفين الخاصة
٢,٢	١ ٠٦٩,٦	٩٠٧,٤	١ ٩٧٩,٢	١ ٩٧٩,٢	تطوير النظم الجديدة
	٢٢٨,٨		٢٢٨,٨	٢٢٨,٨	تكاليف أخرى (تطوير النظم في الميدان)
	١٩٦,٩	٤٨,٢		٢٤٥,١	التدريب
٢,٦	١ ٦٢٧,٥	٤ ٥١٤,١	١ ٢٩٥,٣	٧ ٤٣٩,٥	مجموع ميزانية عام ٢٠٠٠
			١ ٢٦٥,٠	١٦٥,٠	ميزانية عام ١٩٩٩ المنقحة
					إدارة الحماية الدولية
					إعادة التوطين - الدعم الميداني
					إدارة العمليات
				١ ٢٦٥,٠	قسم التأهب للطوارئ والاستجابة لها
					*(١٣ وظيفة - ٧ من الفئة الفنية و ٦ من فئة الخدمات العامة)
				١٧٥,٠	نظام إدارة العمليات
					شعبة إدارة الموارد
				٣ ٠٠٠,٠	إنهاء الخدمة الطوعي وتكاليف الموظفين الخاصة
				١ ١٢٤,٤	تطوير النظم الجديدة
٣٠٣,٤			٣٠٣,٤	٣٠٣,٤	تكاليف أخرى (تطوير النظم في الميدان)

التفصيل بحسب وجه الإنفاق				المجموع	النشاط
العمل الإضافي	الخبراء الاستشاريون	المساعدة المؤقتة	الوظائف		
	٢٣٣,٢	٧٩,٨		٣١٣,٠	التدريب
	١ ١١٧,٦	٣ ٩٦٣,٢	١ ٢٦٥,٠	٦ ٣٤٥,٨	مجموع ميزانية عام ١٩٩٩ المنقحة
					الإنفاق في عام ١٩٩٨
		٧١,٩		٧١,٩	إدارة الحماية الدولية
		٤٥,٥	١ ٤٤٤,١	١ ٤٨٩,٦	إعادة التوطين - الدعم الميداني
					إدارة العمليات
					قسم التأهب للطوارئ والاستجابة لها
					* (١٤ وظيفة - ٧ من الفئة الفنية و ٧ من فئة الخدمات العامة)
	١٠٩,٧	٣٢٩,٩		٤٣٩,٦	نظام إدارة العمليات
					شعبة إدارة الموارد
		٣ ٨٥٥,٣		٣ ٨٥٥,٣	إنهاء الخدمة الطوعي وتكاليف الموظفين الخاصة
	٥٨٣,٣	١٩٧,٠		٧٨٠,٣	تطوير النظم الجديدة
	٣٤٤,٧	٢٠,٠		٣٦٤,٧	تكاليف أخرى (تطوير النظم في الميدان)
		٤١١,١	٩١,١	٥٠٢,٢	التدريب
-	١ ٠٣٧,٧	٤ ٩٣٠,٧	١ ٥٣٥,٢	٧ ٥٠٣,٦	مجموع الإنفاق في عام ١٩٩٨

* عدد الوظائف في ١ كانون الثاني/يناير.